

السيد/ أنطونيو غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة
السيد/ اجنازيو كاسيس - رئيس الاتحاد السويسري وزير الخارجية
السيدة/ آن ليند لي وزيرة خارجية مملكة السويد
أصحاب المعالي و السعادة
السيدات والسادة المشاركون جميعا،،

أتقدم اليكم بالشكر جميعا على مشاركتكم، واسمحوا لي أن أعبر عن امتناني العميق للحكومتين السويسرية والسويدية على استضافة مؤتمر تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن ٢٠٢٢م، وكل من ساهم في التنظيم والاعداد لهذا المؤتمر.

السيد الأمين العام السيدات والسادة الحضور :

يأتي المؤتمر السادس عالي المستوى لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن هذا العام في ظروف دولية بالغة التعقيد، بدأت تداعياتها تعصف بالعالم بشكل واضح خاصة في تنامي الازمات الإنسانية حول العالم، ووضع حرج للأمن الغذائي وأسعار وامدادات الوقود عالميا. إن وقع ذلك على اليمن سيكون اشد وطأة، حيث يواجه اليمنيون وبعد سبع سنوات من الحرب ظروفا معقدة تفوق قدراتهم لتجاوزها، ونفاذ قدراتهم المادية ومدخراتهم للصمود، ويعانون أساسا من ازمة اقتصادية خانقة سحقت قدراتهم الشرائية، وارتفعت معها مستويات الفقر والازمة الإنسانية.

لقد مثل الدعم الانساني الذي قدمتموه خلال الاعوام الماضية نافذة امل لليمنيين عامة، ووفرت الأموال التي رصدتموها مساعدات منقذة للحياة في مختلف مناطق اليمن، وضمان الحد الأدنى من الامن الغذائي، وعدم انزلاق البلد الى مجاعة كارثية، ونتطلع الى استمرار وزيادة ذلك لإن أي تقليص لبرامج الدعم الحيوية سيضعف من الضغوط والتحديات على المواطن اليمني.

إننا في هذا المؤتمر واعتقد انكم تتفقدون معي ليس لمجرد القاء الخطابات واستعراض الارقام الكارثية لمأساة شعب فرضت عليه الحرب من قبل مليشيا انقلابية مسلحة وبدعم خارجي، بل لنختبر انسانيتنا ونبرهن على تضامننا وايصال رسالة طمأنة للشعب اليمني ان الاشقاء والاصدقاء من الدول والمنظمات المانحة وشركائنا لن يخذلوه.

السيدات والسادة،،،

ان تقييمنا لجهود الأعمال الاغاثية والانسانية كان ومازال إيجابي، رغم وجود جوانب قصور واختلالات كثيرة ينبغي إصلاحها، ولذا نؤكد على أهمية انتهاج مسار أكثر استدامة في توظيف المساعدات الإنسانية، والسبيل الى ذلك يكمن في الشراكة مع مؤسسات الدولة، ونؤكد لكم ان الحكومة حريصة على هذه الشراكة ومنفتحة للعمل مع شركائنا من المانحين والمنظمات الدولية، ليس فقط كمستفيدين من المساعدات، ولكن ايضا كشركاء في التخطيط والتنفيذ والتقييم والرقابة، ومنع اهدار المساعدات او نهبها او حرقها عن مسارها من قبل مليشيا الحوثي وضمان وصولها لمستحقيها.

كما ادعوا الاشقاء والاصدقاء وشركائنا في العمل الإنساني ان يضعوا دعم الاستقرار الاقتصادي على رأس اولوياتهم، ولا يخفى عليكم فإن ارتفاع مستويات الفقر وزيادة فاتورة البرامج الإنسانية عن الاعوام السابقة يرجع بشكل أساس الى تراجع قيمة العملة وارتفاع التضخم .. و الأموال التي قدمتموها خلال الأعوام الماضية كان يمكن ان يكون لها اثر ونتائج اكبر في معالجة الازمة الإنسانية، من خلال وضع آليات تساهم بها هذه التعهدات في تعزيز وحماية الاقتصاد، وهي مطالب نكرها بوضوح واستمرار، واحد هذه الآليات هي مصارفة الأموال

المقدمة من المانحين للعمل الاغاثي في اليمن عبر البنك المركزي اليمني للحفاظ على قيمة العملة مع ضمان أعلى مستويات الشفافية لكل الإجراءات المصاحبة.

ونتطلع بدعمكم الى أن ننهج هذا العام مسار أكثر جرأة لإعادة صرف مرتبات قطاعات خدمية مهمة مثل الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات إضافة للمتقاعدين، وقد يكون لدعم إعادة تصدير اليمن للغاز الطبيعي المسال دور كبير في ذلك، وبما يعزز الاستقرار النقدي والمالي وانعكاس ذلك على كل اليمنيين، ومستعدون للعمل بكل شفافية للشراكة في تعزيز التنمية وصرف المرتبات بشكل عادل إضافة لدعم احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي.

لقد بذلت الحكومة منذ مطلع العام الماضي جهودا كبيرة في مسار الإصلاحات خاصة في البنك المركزي وفي المالية العامة للدولة بدعم من فخامة رئيس الجمهورية، وساهمت هذه الإصلاحات بكبح تراجع العملة الوطنية واستعادتها لما يُقارب ٣٠٪ من قيمتها، وتخفيض مستوى التضخم في أسعار المواد الأساسية، كما حققت هذه الإصلاحات ارتفاعا في الإيرادات بواقع ٤٧٪ وتخفيض عجز الموازنة الى ٣٠٪ في عام ٢٠٢١، بعد ان تجاوز ٥٤٪ في العام ٢٠٢٠، وهي إصلاحات زادت من ثقة المواطن والقطاع التجاري والمجتمع الدولي بمؤسسات الدولة، وحتى يصمد مسار هذه الإصلاحات ويكون لها اثر في تحسين معيشة المواطنين وتخفيف الازمة الإنسانية لا بد من دعم دولي لهذه الإصلاحات، والدعم الاقتصادي المرافق هو امر أكثر الحاحا واشد ضرورة في ظل الازمة العالمية القائمة.

وأنوه هنا بالأثر الملموس لمنحة المشتقات النفطية من الاشقاء في المملكة في استقرار الخدمات وتخفيف أعباء المالية العامة.

السيد الأمين العام الحضور الكرام،

ندرك جميعا ان الحل للازمة الإنسانية يكمن في إيقاف الحرب والانتقال الى مسار سياسي شامل للسلام، فأثار الحرب التي اشعلتها مليشيا الحوثي كارثية في كل المستويات، والتقييمات الدولية تتحدث عن ثلث مليون مواطن فقدوا حياتهم بشكل مباشر او غير مباشر، و ١٧ مليون يفتقرون للامن الغذائي، وخسائر اقتصادية تتجاوز ١٢٦ مليار دولار.

وقد شهد العام الماضي زحما دوليا في اتجاه إيقاف مسار العنف والانتقال الى عملية سياسية شاملة، عبر مبادرات مختلفة، كانت الحكومة داعمة لها ويحرص من فخامة الرئيس على انهاء المعاناة الإنسانية، لكنها جميعا اصطدمت بتعنت ورفض مليشيا الحوثي الإرهابية، واستمرارها بتأجيج العنف داخليا وتهديد الجوار وممرات التجارة الدولية.

الطريق الى السلام في اليمن معروف جيدا ومتاح ولا خلاف عليه ويحظى بإجماع اقليمي ودولي غير مسبوق في تاريخ الازمات والحروب، وتجدد هذا الاجماع في قرار مجلس الامن 2624 الصادر مؤخرا وكل ما نحتاج اليه هو موقف دولي داعم حازم لإنفاذ ذلك.

الشكر لكم جميعا